

نحو خطاب فلسفي حول واقع التعليم الخاص وأزمة الهوية والمواطنة في العالم العربي

هشام مصباح

• جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 hicham.philo21@gmail.com

تاريخ الارسال : 2018-02-04 تاريخ القبول: 2018-03-15 تاريخ النشر: 2019-12-28

المخلص : يشهد العالم اليوم مخاض تحولات كبرى مست جميع مناحي الحياة العلمية والأدبية، السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ما نتج عنه بروز العديد من المفاهيم المرتبطة بهذا التطور الرهيب الحاصل في المنظومة المعرفية العالمية من قبيل العولمة التي زالت معها كل الفوارق، وتلاشت معها كل الحدود فأصبح العالم كله قرية صغيرة تذوب فيها كل المعالم القيمية والمعيارية قبل الحدود الجغرافية والسياسية، إنها ولادة ثقافة عالمية جديدة .

وأمام هذه التحولات الكبرى التي يفرضها العالم اليوم والتي أصبحت الخطر الحقيقي للفرد والمجتمع من خلال سيادة قيم جديدة وافدة محل القيم الأصلية التي تشكل الهوية وقيم التراث تكون الحاجة الملحة إلى إعادة قراءة واقع المنظومة التعليمية والوقوف عند أدبيات النظام التربوي ومناهجه وسياسته وأهدافه وغاياته الجوهرية بالنسبة للفرد والمجتمع كونها الوسيلة الوحيدة التي تكفلت بمهمة البناء والإعداد للفرد الصالح الحامل لقيمه وهويته وانتمائه والمتمتع بكامل حسه الوطني أي بتنمية قيم المواطنة لديه باعتباره عملية متواصلة لتعميق الشعور بالواجب تجاه المجتمع والوطن.

الكلمات المفتاحية : التعليم الخاص، المواطنة، الهوية

Towards a philosophical discourse on the reality of private education and the crisis of identity and citizenship in the Arab world

Astract— The world today is witnessing the transformation of all aspects of scientific ‘literary ‘ political ‘social ‘cultural and economic life ‘which has led to the emergence of many concepts associated with this terrible development of the global knowledge system. In which all the parameters of value and normative are eroded before the geographical and political borders ‘the birth of a new global culture.

Faced with these major changes in the world today ‘it imposes ‘which has become a real threat to the individual and society by the rule of new and imported values replace the original values which constitute identity and values from heritage to the urgent need to reread the reality of the education system and stick to the literature of the education system and its program and its strategic objectives and cores for the individual and society and its objectives being the only means by who undertook the task of building and preparing a very individual support value ‘Tamato's identity and belonging full national development of all sense of citizenship values has as a continuous process to deepen the sense of duty to society and national identity

.Key words: Special education, citizenship, identity

مدخل عام:

تلعب المنظومة التربوية سواء كانت القطاع العام أو الخاص دورا جوهريا في تشكيل الملمح الأول للفرد انطلاقا من المقومات الأساسية لديه والتي تكمن في التعليم من أجل المعرفة والتعليم من أجل العمل والتعليم للعيش مع الآخرين. وبالتالي يكون التعليم الخاص أمام جدلية حاسمة مفروضة عليه هي التربية على المواطنة وتنمية قيم الهوية التي تعد الإشكالية الأولى للتعليم الخاص وبالأخص في هذه الفترة الحاسمة بالذات بغية الوصول لبناء الإنسان الحر الديمقراطي الذي يمتلك القدرة على المشاركة في الحياة السياسية مشاركة فعالة وحيوية، ولن يكون ذلك إلا من خلال إعداداته وتحضيره للمشاركة في صنع المصير الاجتماعي للمجتمع المنتهي إليه .

وعليه ومن أجل بناء فردا فعالا صالحا لذاته ومجتمعه، لابد من إدراك ووعي كل معاني المواطنة والهوية، وتجسيدها في أرض الواقع من خلال التعايش مع الآخرين وتنمية صفات التضامن والتعاون، وحب الخير لغيره، والتعبير عن رأيه بطريقة سليمة، والشعور بانتمائه لوطنه مكانا وثقافة ودينا .

وسنحاول من خلال ورقتنا البحثية هذه، الوقوف عند واقع التعليم الخاص في العالم العربي عموما والجزائر خصوصا، بين سعيه للرقى بالنوعية التعليمية وتحسين مستواها من جهة، وبين تنمية الشعور بالمواطنة وقيم الهوية من جهة ثانية، بين ما هو كائن وموجود، وبين ما ينبغي أن يكون، إنها قراءة استشرافية للواقع التعليمي وتحدياته.

1- نظرة عامة حول التعليم الخاص في العالم العربي :

مما لا شك فيه أن التعليم أهم حق من حقوق الإنسان، كونه القاعدة الصلبة التي من خلالها تبني الدول عليها مشروعاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ضمان لمستقبل أفضل تتطلع إليه ، فعن طريقه فقط يتم تنمية مكونات الهوية الثقافية الوطنية والقيم الخلقية والمعرفة، فالمدرسة هي المجال الحقيقي لترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان وممارسة الحياة الديمقراطية.

إن التعليم العربي في نموه وتطوره منذ منتصف القرن الماضي يتصف بخصائص ومؤشرات ضعف كتدني نوعية التعليم العربي و ضعف الطالب والمدرس على السواء ونمطية التعليم العربي وغيرها من السلبيات والنقائص التي أثرت على المردود التعليمي في وطننا العربي الأمر الذي يحتم إعادة قراءة واقعنا التربوي بفرعيه العام والخاص والبحث عن حلول مقنعة لأزماته .

وهنا لا ننسى أن هذا الواقع التعليمي، يرجع بنسبة كبيرة إلى الاحتلال الأجنبي في هذه الدول وما خلفه من أثارا كبيرة، حيث عمل بكل قواه على طمس كل معالم الهوية والانتماء وقيم المواطنة وتجهيل الشعب، إضافة إلى خلق فئات موالية لها تشبعت بفكرها وثقافتها، الأمر الذي أثقل كاهل السياسة التعليمية عندنا التي غلب عليها طابع التلقين والابتعاد عن العلوم التقنية وانتشار الأمية كمرض عضال يطارد أكثر من مليون أمي في الوطن العربي⁽¹⁾.

هذه الأمية التي تفرعت إليها أمية قانونية وثقافية وتكنولوجية مع غياب التفكير العلمي في معالجة مختلف القضايا وتهميش دور المرأة مع ضعف إعداد المعلم من جانب التدريب التربوي المهني الذي انعكس على ما يتم تقديمه للمتعلمين من سلوكيات اجتماعية واتجاهات وقيم ومعارف خارجة عن نطاق الكتاب المدرسي ، فالمدرسة ليست أداة نقل للمعلومات فقط⁽²⁾. بمعنى غياب التواصل الفعال بين المدرس والمتعلمين وتنمية الجانب الإيجابي في داخلهم كمحفز على الاجتهاد على التعلم وهو أمر ضروري لا بد منه في كل عميلة تعليمية تربوية .

فقد التعليم العربي مكانته لأنه ابتعد عن واقع الحياة وانشغل في عملية حشو المعلومات في الأذهان فتم اختزال التعليم في إطار الكتب كما انقطعنا عن الحقائق وفرطنا في تطبيق ما نتعلمه ولم نتعلم كيف نتعلم بشكل دائم، ولقد صدق المربي البرازيلي حين وصف التعليم في العالم النامي أنه تعليم بنكي يشبه ما يحدث في البنوك إذ تودع وتسترد الأموال بطريقة آلية فالمعلم يضع في ذهن المتعلم المعلومات ثم في ساعة الاختبار يسترجعها الطالب ويذكرها كما هي⁽³⁾.

وعليه لا بد أن تساهم المدارس الخاصة في تحسين نوعية التعليم وربطه بالأسس الجوهرية التي يجب أن يتأسس عليها وأفضل دليل على ذلك ما تخصصه الدول العربية لتمويل هذا القطاع الحيوي بالنسبة للتنمية وإعداد مواطنيها للمستقبل والمساهمة في الاستثمار في مجال التعليم وقد شهد القطاع الخاص في العقد الأخير تطورا هاما في أغلب الدول العربية وفي مختلف الأطوار⁽⁴⁾.

فالتعليم الخاص في المرحلة الابتدائية يمثل من حيث الملتحقين به الأغلبية في لبنان 71 % والإمارات 71 %، وقطر 54 % والكويت 38 % والأردن 33 %، والبحرين 30 %⁽⁵⁾.

وعلى هذا الأساس كان للقطاع الخاص دوره في تدعيم القطاع العمومي وتحسين المردود النوعي للتعليم في العالم العربي كضرورة ملحة فرضها الواقع العالمي المتطور والمتقدم لمواكبة الواقع التعليمي العالمي، وبالتالي يجب تعزيز التعاون بين القطاع الخاص وبين القطاعات الحكومية وفق إطار يحقق الربح للطرفين لأن عزلة القطاع الخاص خسارة قومية أدت ضعف في الجانب الثقافي والتعليمي في البلدان العربية⁽⁶⁾.

2- التعليم الخاص في الجزائر بين الواقع والمأمول:

لقد خرجت الجزائر من مرحلة الاستعمار لتجد نفسها أمام واقع مريع سادته تقهقر جميع الميادين وعلى مختلف الأصعدة ، إنه عبء ثقيل على دولة أفاقت لتوها من سنوات مظلمة، فكل الأوضاع لم تكن على ما يرام بما في ذلك الميدان الاجتماعي والثقافي، ورغم ذلك رفعت التحدي أمام الجميع لتثبت أمام الملأ أن الشعب الجزائري ثار من أجل قضية من أجل الحرية والحق بركب الحضارة الذي ابتعد عنا كثيراً جراء القهر الاستعماري⁽⁷⁾.

الأمر الذي جعل المنظومة التعليمية تتخبط في العديد من الأزمات من قبيل اكتظاظ الأقسام وضعف مستوى التحصيل وظهور العديد من الإشكاليات الأخلاقية بين أوساط التلاميذ شكل بيئة خصبة لاحتضان المدارس الخاصة عامة بحثاً عن البديل الأسلم .

ففي خضم هذه الأوضاع السلبية التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار الفرنسي في مجال التربية والتعليم من قلة الهياكل والإطارات وسيطرة اللغة الفرنسية أمام انحصار التعليم في طبقات خاصة دون أخرى، الأمر الذي حتم على الدولة الجزائرية القيام بإصلاحات جذرية في هذا القطاع فكان مبدأ الجزارة وديمقراطية التعليم وسياسة التعريب وفتح مجال التكوين العلمي والتكنولوجي من نتائج هذه الجهود⁽⁸⁾.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم مراحل تطور النظام التربوي في الجزائر إلى ثلاث فترات هي :

المرحلة الأولى وتمتد 1962-1976 وهي فترة انتقالية يسودها عدة نقائص حيث اقتصر على إدخال تحويلات تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير متطلبات التنمية ومن أولوياتها: تعميم التعليم وتوسيعه وجزارة إطارات التعليم عن طريق إزالة العناصر الدخيلة الوافدة من المجتمعات والثقافات التي لا تمت بصلة للمجتمع الجزائري والاعتماد على أبناء البلاد من أهل الاختصاص لتحقيق الكفاءة التعليمية وتكييف مضامين التعليم الموروثة عن نظام التعليم الفرنسي ونتج عن هذه الإصلاحات ارتفاع عدد المتدربين⁽⁹⁾.

أما المرحلة الثانية فمن 1976 إلى 2002 حيث تميزت بصور الأمر 76، 35 المؤرخ في 16 افريل 1976. القاضي بتنظيم التربية والتكوين بالجزائر وأدخلت عليه إصلاحات ليتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية مع تكريس الطابع الإلزامي ومجانية التعليم⁽¹⁰⁾.

والمرحلة الأخيرة فتمتد من 2002 إلى يومنا هذا وشملت الإصلاحات الكبرى في المدرسة الجزائرية حيث تم إدخال سنة 2003 التدريس الرسمي للأمازيغية واعتبارها لغة ثانية، كما نجد أهم أصلاح فيها يتمثل في فتح دفتر شروط للمدارس الخاصة كما ورد في الأمر 03، 09 المؤرخ في 13 أوت 2003 الذي يشرح شروط فتح وإنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة⁽¹¹⁾.

وعليه فقد قطعت المدرسة الجزائرية أشواطاً كبيرة وشهدت تطوراً مذهلاً في زمن قصير نسبياً وهو ما ترجمه الأرقام الهائلة المحققة في جانب الكم أما من حيث النوعية فقد كانت نتائج سلبية من تدني نوعية التعليم الممنوح ومردود المؤسسة التربوية.

هذه الأوضاع التي ميزت المنظومة التربوية الجزائرية هي التي عجلت بفتح المجال للمدارس الخاصة لمساعدة القطاع العمومي وتخفيف العبء عليه من أجل ضمان نوعية تعليمية تساهم في تكوين الفرد تكويناً صحيحاً وتنمية الاستثمار في القطاعات الأخرى.

تعرف المدرسة الخاصة على أنها هي كل معهد للتربية والتعليم يرأس أو يقوم بشؤونه أفراد أو جمعيات أو هيئات دينية وهي تتعاطى الشأن التربوي فتعد الطلاب لنيل الشهادات العليا متبعة في ذلك مناهج التربية الوطنية كما يعترف بالشهادات التي تقدمها لطلابها في حال فازو في

الامتحانات الرسمية التي تجريها وزارة التربية الوطنية في نهاية المرحلة الأساسية أو المرحلة الثانوية (12).

كما تنقسم بدورها إلى مدارس خاصة مجانية ومدارس خاصة غير مجانية تساهم الدولة في دعمها ماديا وخاصة في المرحلة الابتدائية⁽¹³⁾.

وبالتالي يكون التعليم الخاص كنتيجة حتمية للتغيرات التي شهدتها القطاع العام والتراكيمات التي عرفتتها المدرسة الجزائرية منذ الاستعمار كون وجود مدارس خاصة أثناء فترة الاستعمار بقية تمارس نشاطها حتى بعد الاستقلال ، هذه التغيرات الكبرى التي عرفتتها البلاد وكمحاوله لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال التعليم في العالم وإعادة البحث عن السبل المثلى لتحسين المستوى التعليمي والتخفيف من الاكتظاظ في المدارس العمومية .

وبهذا يكون التعليم الخاص بمثابة البديل والمعين للقطاع العمومي نتيجة التدهور الذي عرفه سواء من جهة تراجع الكفاءة التربوية التي يفسرها ضعف النتائج المسجلة من حيث نسبة النجاح وضعف المعدلات الأمر الذي دفع بالأولياء إلى سحب الثقة في المدارس العمومية والتوجه إلى المدرسة الخاصة من طرف الأسر الميسورة الحال⁽¹⁴⁾.

وقد حددت أمية 03، 09 المؤرخة في 13 أوت 2003 التي أصدرها بوتفليقة حيث جاء في المادة 10 أن لكل شخص طبيعي أو معنوي مؤهل يخضع للقانون الخاص بإنشاء مؤسسة تعليمية ضمن أطروضايط قانونية محددة⁽¹⁵⁾.

وتبعه المرسوم التنفيذي رقم 05، 432 المؤرخ في 6 شوال 1426 الموافق لـ 8، 11، 2015 والمتضمن دفتر شروط إنشاء مدارس خاصة ليتم فتح المجال لإنشاء مدارس خاصة ليتم فتح المجال لإنشاء هذه المؤسسات بشكل رسمي⁽¹⁶⁾.

وقد جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08، 04 ، المؤرخ في 23 جانفي 2008 في الجزء الخاص بأهداف وغايات التعليم في الجزائر في الباب الخاص بأسس المدرسة الجزائرية في الفصل الموسوم بغايات التربية ما يلي: تنص المادة 02 منه على أنه تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة شديدة التعلق بقيم الشعب الجزائري قادر على فهم

العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه متفتح على الحضارة العالمية ، وعليه لابد من تحقيق جملة من الغايات منها تجديد الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها وتعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة⁽¹⁷⁾.

من هنا يمكن القول أن واقع التعليم الخاص في العالم العربي والجزائر كان نتيجة العديد من العوامل التي ساهمت في ظهوره والتي من أهمها تردي الأوضاع في القطاع العمومي وضعف مردوده النوعي على حساب الكم والهياكل الأمر الذي أوصله إلى مرحلة تتطلب إعادة النظر وقراءة الواقع التعليمي من جديد تجسيده لمشروع الإعادة النظر وقراءة الواقع التعليمي من جديد تجسيده لمشروع الإصلاح التربوي والنهوض به من جديد.

3- التعليم الخاص وقيم المواطنة :

إن الهدف الأول والرئيسي الذي يسعى إليه النشاط التربوي في أي دولة هو إعداد أفراد صالحين يساهمون في استقرار المجتمع والحفاظ على هويته بما تتضمنه من ثقافة وعادات وتقاليده ونظم مؤسسية وحياتية فكلما كانت المواطنة سليمة اتجه المجتمع نحو التقدم والازدهار وكلما كانت تسير في الاتجاه الأضعف بين أفراد المجتمع أضحي كيانا هشا تزعزعه نوائب الدهر وتطغى المصالح الضيقة للأفراد على حساب المصلحة العامة ، وعلى هذا الأساس تبرز أهمية المواطنة وتربيتها من أجل الحفاظ على الهوية الخاصة بكل مجتمع، وعليه لابد من التأسيس الفعلي للمواطنة والمواطن المتشبع بقيمه وانتمائه وأفضل من يقوم بهذه المهمة طبعاً هم المؤسسات التربوية ومناهج التعليم إذ لا معنى أن تعد مهندسا أو طبيباً بكفاءات أكاديمية وتخصصية دونما بناء شخصية المواطن الذي يقوم بدوره الاجتماعي.

3-1: تاريخية مفهوم المواطنة:

لقد اقترن مفهوم المواطنة بالدولة الإغريقية حيث ساد في أثينا أن الفرد الذي تتوفر فيه شروط معينة أن يشارك في إدارة الشأن العام عبر التصويت في الأمور التي تهم المدينة وممارسة حق الانتخاب ولكنها كانت مقتصرة على فئة النخبة من الرجال فقط⁽¹⁸⁾.

وهنا نلمس مدى انحصار مفهوم المواطنة في اليونان على فئة فقط دون غيرها من الفئات لذلك وضعوا شروطا خاصة لها .

أما في روما فقد توسع المفهوم قليلا ليشمل فئة النساء المقيمين في روما بصفة عامة⁽¹⁹⁾ .

كما يتطور مفهوم المواطنة في القرن الثامن عشر خصوصا مع الثورة الفرنسية وصياغة مبادئ المواطنة وما تبعها من إعلان حقوق الإنسان والمواطن إبان الثورة الفرنسية في أوت 1789 حيث تطورت من الحق في الانتخاب فقط إلى كامل الحقوق ومن المواطنة الخاصة إلى المواطنة الكونية في القرن⁽²⁰⁾ .

وعلى هذا الأساس كانت المواطنة دائما وفي كل الحقب تعبير عن كرامة الإنسان وحقوقه ومدى حضوره الفعال في المشاركة في القرارات الحاسمة المتعلقة بالعلاقة الرابطة بين المواطن والدولة.

وبالتالي فقد شهد مفهوم المواطنة تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه ودلالاته فلم يعد يعني العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي والقانوني بل أصبح له مدلول اجتماعي وأبعاد وقيم تربوية سياسية ، اقتصادية ، ثقافية وفلسفية.

فالمواطنة تشير إلى تمتع الشخص بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون حيث يكون جميع المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات⁽²¹⁾ .

فهي تعبر عن نفسها في أرض الواقع من خلال مشاركة المواطنين في الشأن العام، يشاركون بالرأي والصوت الانتخابي وممارسة المنصب السياسي حيث ترتبط هذه المشاركة بعمق انتمائهم للوطن الذين يعيشون فيه واستعدادهم للعمل على رقيه وتقدمه⁽²²⁾ .

هذه المساواة القانونية والمشاركة السياسية تقوم على أمرين هما الوضع الاجتماعي و الاقتصادي الذي يحقق للمواطن احتياجاته الأساسية، والمؤسسات التعليمية والتربوية من خلال

تنشئة الأجيال المتلاحقة على قيم المواطنة والمساواة والحرية وقبول الآخر والتنوع الثقافي والحضاري.

وهو الأمر الذي جعل منها موضوعا من المواضيع الرئيسية في المجتمعات الديمقراطية أو الطامحة إليها، ما جعل اهتمام المفكرين بها يزداد ويلقى أولوية وأهمية كبرى من قبل العديد من المفكرين سواء القدامى أو المعاصرين نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى ترقية الفرد والمجتمع خاصة وأنها تساهم في تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات ومدى تقوية الرابط الاجتماعي وترقية الحس المدني لدى الأفراد من خلال احترام العيش المشترك واحترام القانون⁽²³⁾.

فالمواطنة مصطلح سياسي حي ومتحرك يتطور مع التاريخ ولذلك يصعب تحديد تعريف جامع وثابت لها ولكن تجمع فيها المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع من الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة⁽²⁴⁾.

وهذا ما نجده في إسهام العديد من المفكرين وعلى مدى عصور طويلة من بلورة المفهوم ومحاولة تكييفه مع متطلبات التغيرات التي عرفتها مجتمعاتهم .

4- التربية على المواطنة غاية كل منظومة تربية:

نتيجة الأهمية الكبرى للمواطنة في حياة المجتمعات والأفراد كونها ترتبط بقيم ترتقي بالفرد من مستوى التبعية إلى التحرر إلى المساواة إلى العدالة إلى العيش المشترك إلى تقبل الآخر ضمن الجماعة وهو ما ذهبت إليه حنا ارندت في تعريفها للمواطن بقولها : " هو ذلك الرجل الذي غادر مجاله الخاص ليمارس الحرية السياسية مع نظرائه"⁽²⁵⁾.

وعليه يعد موضوع المواطنة له ارتباط بمشكلة الهوية بوصفها تأكيد على الانتماء والوطنية أي الانتماء إلى تراب تحده حدود جغرافية وكل من ينتمون إلى تراب تحده حدود جغرافية وكل من ينتمون إلى ذلك التراب مواطنون يستحقون ما يترتب عليهم من حقوق وواجبات⁽²⁶⁾.

فكل مجتمع يعمل على تنشئة صغاره الناشئة ليكونوا أعضاء مسئولين يمكن الاعتماد عليهم قادرين على الانسجام مع مجتمعهم والمشاركة في حياته، ولا يوجد أفضل من التعليم ليقوم بهذه الوظيفة المحورية فمن خلال النظام التعليمي الموجه للتلاميذ يكون الفرد بصدد التعرف على جملة القيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية التي تنتهي إلى مجتمعه وواقعه.

حيث تسعى العديد من الدول العربية إلى تعزيز و تطوير مناهج وأدوات التربية على المواطنة بهدف التقليل من العزوف عن العمل التطوعي والجماعي ومن أجل تدعيم اهتمام وانخراط المواطنين في الشأن العام ، فالتربية على المواطنة تعني مجموعة الممارسات والأنشطة التي تسعى إلى مساعدة التلاميذ والشباب والكهول على المساهمة الفعلية وبصفة مسئولة في اتخاذ القرارات في مجتمعاتهم⁽²⁷⁾.

وعلى هذا الأساس تلعب المواطنة دورا بارزا في بناء مجتمع متماسك قادر على مواجهة التحديات من خلال استعراض مفاهيم وتجارب دولية مختلفة لإلقاء الضوء على أهمية إجراء دراسات متعمقة ميدانية لبحث العلاقة بين تعليم المواطنة والاندماج الوطني بين أفراد المجتمع .

حيث تؤكد الموثائق الدولية على أهمية دور التعليم في تشجيع التغير في السلوك الذي سوف يخلق مستقبل أكثر استدامة يضمن العدالة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، ومن بينها ما جاء في المجلس الأوروبي عام 2005 من خلال السنة الأوروبية للمواطنة مؤكدا على ضرورة إبراز دور التعليم في تعزيز المواطنة والديمقراطية عبر أوروبا والربط بين السياسة والممارسة وتطوير الشركات ومختلف وسائل التواصل بينهم⁽²⁸⁾.

وفي هذا الصدد المتعلق بدور التعليم العام والخاص في تعزيز مبادئ المواطنة والتربية عليها وجعلها الأولوية الأولى في كل مؤسساتها بغية تحقيق الغاية المنشودة من التعليم وهي تكوين المواطن الصالح القادر على إثبات وجوده كذات فعالة وفاعلة في المجتمع.

كما حددت اللجنة العالمية المعنية بالتعليم للقرن الواحد والعشرين أربعة مبادئ للتعليم هي: التعليم من أجل أن تكون، والتعليم من أجل أن تعرف، والتعليم من أجل أن نفعل والتعليم من أجل العيش المشترك وذلك لأهميته في خلق التحولات الاجتماعية في المجتمع حيث يوضح

أسس شكل العلاقة بين المواطنين وبعضهم وبين المواطنين وسلطة الدولة فهو أداة أساسية لتغيير من خلال تعليم الأفراد الذين يشكلون المؤسسات في المستقبل ماهية دورهم وحقوقهم ومسؤولياتهم والتزاماتهم⁽²⁹⁾.

وقد سعت المدرسة الجزائرية جاهدة على ترسيخ قيم المواطنة وتكوين المواطن الصالح من خلال البرامج التعليمية التي أدرجت فيها مادة التربية المدنية من أجل لعب دور الرعاية الديمقراطية وتعزيز التماسك الاجتماعي بدءاً بالمرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة⁽³⁰⁾.

من هنا تكون المواطنة مرتبطة أشد الارتباط بالواقع التعليمي وبأي منظومة تربوية مهما كان نوعها تنتهي إلى القطاع العام أو إلى القطاع الخاص ولا يمكن فصلها عنهما في جميع الأحوال لأنه لا هدف ولا غاية لنظام تعليمي يقدم الشهادات فقط دون تكوين النخب الحقيقية الواعية بقضايا مجتمعتها ومشاكله ، فهو وحده القادر على التعبير عن أزمات الإنسان والبحث عن الحلول لها.

5- التعليم الخاص بين الهوية قيم الانتماء الوطني :

تلعب المدرسة دورا بارزا في تنمية الفرد وتثقيفه عقليا وتنشئته سياسيا واجتماعيا كونها تعد الأفراد للقيام بمسؤولياتهم في حفظ المجتمع وتقدمه وتربية أبنائه والعمل على تطبيعهم بأخلاقيات وعادات وقيم المجتمع ، فهي تتأثر بقيم المجتمع معايير ومعتقداته وتقاليد وأفكاره ومبادئ وثقافته⁽³¹⁾.

فالتربية هي الأداة الفعالة التي عن طريقها يمكن نقل تراث المجتمع وهويته وغرسها في حياة المواطنين عن طريق المدارس والمعاهد والجامعات وغيرها حيث تسع من خلال مناهجها إلى إيصال وإدماج القيم المتعلقة بالاختيارات الوطنية التي من بينها قيم الهوية من خلال التحكم في اللغات الوطنية وتثمين الإرث الحضاري الذي نحمله من خلال معرفة تاريخ الوطن وجغرافيته والارتباط برموزه والوعي بكل معالم الثقافة التي جاء بها الإسلام⁽³²⁾.

وبالتالي تكون المدرسة بوصفها البيئة التعليمية الأولى مصنع الشخصية الوطنية التي فيها تتشكل الهوية الوطنية الأولى، فكل عنصر من عناصر العملية التعليمية له دوره في تشكيل

شخصية وهوية الطفل المتعلم ، المواطن، وينبغي لهذه العناصر أن تتكامل لا أن تتضارب وتتناقض كما عليها أن تندمج بالمرونة والانفتاح لا الانغلاق والتشدد .

فعلى الفلسفة أن تدير العملية التعليمية برؤية تستلهم الماضي والحاضر والمستقبل دون إعلاء لأحدهم عن الآخر ودون تهوين أو تهويل فكلاهما من حيث النتائج سواء، فالتعليم ليس هو الهوية الوطنية ولكنه المصنع الأهم في تشكيلها وصناعتها وإخراجها إخراجا حسنا وهنا لا يعني أن الهوية تنعدم وتموت بغياب التعليم ولكنها تنقص فقط⁽³³⁾.

وهنا تأكيد على الأهمية الكبرى التي تلعبها المدرسة في ترسيخ قيم الهوية الوطنية لدى المتعلمين من خلال جعل البرامج التعليمية تبث الروح في طلابها وتؤهلهم للمشاركة الفعالة في بناء الوطن وتشيعه .

وتشير دراسة أجريت بين 2008 و 2009 نشرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بعنوان " التعليم والتنوع والتمازج الاجتماعي في غرب البحر المتوسط " أن لدى طلاب المدارس المتوسطة والثانوية في الجزائر مشاعر قوية بالهوية الوطنية والدفاع عن أمته، فهو يعرف نفسه أولا كمسلم ثم كجزائري ثم كأحد أفراد العرق العربي الأمازيغي وكجزء من الأمة الإسلامية⁽³⁴⁾.

فالمناهج التربوي هو أداة التعليم الأهم التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التربوية للتعليم ، ولكنه يبقى أداة عاجزة عن إحداث تحولات في سلوك وتوجهات الطلاب في غياب رؤية علمية وطنية تعزز من دور المتعلم في تنمية الإحساس بالهوية وربطه بواقعه الاجتماعي والثقافي والسياسي ، ورفض اعتبار التعليم مجالا للحسابات الحزبية وتحقيق مكاسب سياسية تفقد المنظومة التعليمية قدسيته وقيمتها التي وجدت من أجلها⁽³⁵⁾.

بمعنى أنه إذا كانت هويتنا في خطر فإن تعليمنا في خطر، ولا يمكن أن يتحرر أحدهما إلا بتحرر الآخر وبالتالي فعلينا أن نعي حقيقة الدور الذي يلعبه التعليم في التنشئة الاجتماعية والثقافية للأفراد وتعزيز قيم الهوية والانتماء في داخلهم وعدم اعتبار التربية والتعليم مجالا للصراع

والانتقام وتصفية الحسابات لأننا كلنا خاسرون في النهاية ، الأمر الذي يجعلنا ننادي بمن يعيد للتعليم قدسيته وهيبته وهويته الوطنية التي سقطت من حساباتنا وأفعالنا .

وعلى هذا الأساس يكون التعليم الخاص أمام تحديات ورهانات كبرى لابد من تحقيقها والوصول إليها خصوصاً في هذه الحقبة الزمنية المتميزة بالتسارع في وتيرة التقدم العلمي والغزو الثقافي وتيار العولمة الساعي إلى جعل العالم كله بثقافة موحدة يتم التحكم فيها من طرف الأقوى حسب حاجاته ومنافعه ، فأمام هذه التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم يكون أمام التعليم فرصة واحدة ليبقى مواكبا لهذه التحولات ومسايرة التقدم في التعليم العالمي ومحاولة اللحاق بمصاف الدول التي حققت نتائج جد متطورة كانت نتائجها جد ايجابية على مختلف القطاعات الأخرى سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وغيرها ، فأحسن استثمار وأفضله هو الاستثمار في العقول البشرية وتنويرها ولن يقوم بهذه المهمة إلا المنظومة التربوية والتعليمية فهي وحدها القادرة على تحقيق هذه النتيجة .

6- التعليم الخاص ورهانات المستقبل :

أمام هذه التحولات التي عرفها التعليم العام في العالم العربي والتي سادها تراكمات كبرى من المشاكل على مختلف الأصعدة ، هذه التراكمات التي أدت إلى ظهور التعليم الخاص كمرافق للتعليم العمومي لتحقيق النتائج المرجوة من هذا القطاع المحوري في أي دولة ، فهل سينجح القطاع الخاص في مداواة جروح القطاع العام؟ وإيجاد الترياق الأمثل لعلاجها؟ إنها تحديات كبرى أمام هذا القطاع؟

وعليه فالتحديات الكبرى التي تواجه الأنظمة التربوية العربية تتطلب مضاعفة الجهود والإبقاء على التعليم في المحل الأرفع بوصفها أولوية من أولويات الدول وغاياتها عن طريق دعم التضامن والتعاون بين الدول العربية وتطوير مجالات العمل المشترك ولأن الواقع اليوم يكشف مدى تقلص التعاون الدولي في مجال التعليم ليحل محله التضامن على المستوى الإقليمي أو في إطار المنظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الاتحاد الأوروبي حيث تحتل التربية صدارة الاهتمام في خضم المد العولمي المتحكم في جميع المجالات⁽³⁶⁾ .

كما أن تراجع التمويل العمومي للتعليم يؤدي إلى تكريس نظامين تربويين نظام عمومي ضعيف المردود ونظام خاص ذو جودة عالية وفاعلية وهكذا تتلاشى مؤيدات تكافئ الفرص ودعائم الإنصاف ليحل محلها التمييز واللامساواة⁽³⁷⁾.

فعلى التعليم الخاص والعام في الوطن العربي أن يعيد تجديد قراءاته لواقع التعليم عنده بدءاً بأسسه القاعدية وكل مؤسساته وهياكله بغية إيجاد فلسفة تعليمية فعالة تسعى إلى مساعدة المتعلمين على اكتساب طرائق التفكير وتنمية المهارات لحل المشكلات وتشجيعهم على العادات السليمة لمزاولة الحياة بصورة أفضل تفتح آفاق الإبداع في نفوس المتعلمين في حاضرهم ومستقبلهم⁽³⁸⁾.

فلا بد من استقراء عميق للواقع وإمكانياته وتفعيل مؤسساته الثقافية المحلية والإقليمية لتضع برامج عمل للخطط الشاملة التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة مما يتطلب تشجيع إنشاء مؤسسات تعليمية وبحثية تعنى بتنمية الكوادر البشرية وتحريك المياه الفكرية الراكدة في المؤسسات المهمة بالثقافة العصر⁽³⁹⁾.

وبالتالي فعلى الأسرة التربوية أن ترفع رهانات لإعادة الاعتبار للمدرسة والمربي بصفة خاصة من خلال العمل التشاركي بين جميع فئاته من أجل البحث عن السبل المثلى للرقى بالقطاع التربوي والنهوض به نحو الأفضل بما يخدم البلاد والأجيال الصاعدة التي من حقها أن توفر لها كل الظروف الملائمة لتحسين تربوي نافع.

فالمؤسسة التربوية بنوعها العام والخاص لابد أن تضع ضمن أهدافها الغاية الأولى لها وهي بناء مجتمع متكافل متماسك معتر بأصالته واثقا بمستقبله يقوم على الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام عقيدة وسلوكا حضاريا وفي العروبة حضارة وثقافة ولغة وفي الأمازيغية ثقافة وتراثا وجزءا لا يتجزأ من مقومات الشخصية الوطنية التي يجب العناية والنهوض بها وإثرائها في نطاق الثقافة الوطنية، وتكوين المواطن وإكسابه الكفاءات والقدرات التي تؤهله من أجل بناء الوطن، وتكريس الهوية الوطنية بترسيخ روح الانتماء للوطن والدفاع عن وحدته وسلامته وانتمائه⁽⁴⁰⁾.

بمعنى ترقية الثقافة الوطنية التي تنبع من مقومات الأمة وحضارتها وتنمية التربية من أجل الوطن والمواطنة بتعزيز التربية الوطنية والتاريخ الوطني المشترك.

لأن التعليم كنظام شأنه شأن بقية الأنظمة الأخرى داخل المجتمع وشأنه شأن الكائن الحي يحتاج دائما إلى نمو وإلى تعهد هذا النمو في الاتجاه الصحيح والمرغوب فيه، كما بحاجة أيضا إلى وقفة موضوعية وإلى مراجعة دائمة حتى يستوي عوده وتنطلق طاقاته وتحقق أهدافه، وعليه فنظام التعليم داخل أي مجتمع من المجتمعات تخضع بين الحين والآخر لكثير من الدراسات والبحوث وتواجه هذه الدراسات كثيرا من أوجه النقد، وخلال هذه الحركة التطورية لابد أن يشرك جميع أفراد المجتمع في الحوار حيث أن التعليم رغم أنه مهنة متخصصة لها لها علماءها واختصاصيوها إلا أنها تهم الجميع تحت هدف واحد.

الاحالات والهوامش:

- 1- لطيفة حسين الكندري، التربية والتعليم في الوطن العربي، قسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية الأساسية، دولة الكويت، 2005، ص، 5.
- 2- المرجع نفسه، ص، 6.
- 3- المرجع نفسه، ص، 10.
- 4- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012، ص، 18.
- 5- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تقرير المرصد العربي للتربية، ص، 18.
- 6- لطيفة حسين الكندري، المرجع السابق، ص، 8.
- 7- وزارة التربية الوطنية، النصوص الخاصة بقطاع التربية، د، ن، الجزائر، 1996، ص، 12.
- 8- د، ب، مرجي، الدليل في التشريع المدرسي للتعليم التحضيري والأساسي والثانوي، د، ط، الديوان الوطني للاستقلال، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 2، قسنطينة، الجزائر، 1997، ص، 82.
- 9- أحمد نعمان، التعريب بين النظرية والتطبيق في الجزائر والعالم العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص، 199.
- 10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، ص، 02.
- 11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر 03، 09 سنة 2003، ص، 4.
- 12- جرجس ميشال جرجس، معجم مصطلحات التربية والتعليم، عربي فرنسي إنجليزي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص، 460.
- 13- المرجع نفسه، ص، 460.
- 14- وزارة التربية الوطنية، وضعية قطاع التربية، مسح شامل من 1962 إلى 1998، الديوان الوطني للطبعات المدرسية الجزائر، 38.
- 15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 48، سنة 2003، أمر 03، 09، ص، 04.
- 16- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 33، سنة 2005، المرسوم التنفيذي رقم 04، 09، ص، 20.
- 17- القانون التوجيهي للتربية الوطنية، رقم 08، 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، ص، 44.

- 18- حفيظة شقير، سيرا فراس، الشباب والمواطنة الفعالة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ص، 12.
- 19- المرجع نفسه، ص، 12.
- 20- المرجع نفسه، ص، 13.
- 21- سامح فوزي، المواطنة، سلسلة تعليم حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2007، مركز القاهرة، ص، 8.
- 22- المرجع نفسه، ص، 8.
- 23- خالد محمد، تمثيلات المثقف للمواطنة في الجزائر، إشراف بلخضر مزوار، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، 2016، ص، 13.
- 24- حفيظة شقير، المرجع السابق، ص، 12.
- 25- خالد محمد، المرجع السابق، ص، 13.
- 26- المرجع نفسه، ص، 14.
- 27- حفيظة شقير، المرجع السابق، ص، 12.
- 28- رضوى عمار، التعليم والمواطنة والانتماء الوطني، مركز العقد الاجتماعي، مصر، 2014، ص، 5.
- 29- المرجع نفسه، ص، 6.
- 30- عبد الباسط هويدي، المناهج التربوية ودورها في تنمية قيم المواطنة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016، ص، 5.
- 31- سعيد اسماعيل، أصول التربية العامة، دار المسيرة العامة، الأردن، 2007، ص، 81.
- 32- المرجع نفسه، ص، 82.
- 33- المرجع نفسه، ص، 3.
- 34- أحمد الجديري، حالة المدارس الجزائرية تعزيز الديمقراطية والتماسك الاجتماعي في ظل السلطوية، ملخصات الأوراق الخلفية في مشروع التربية من أجل المواطنة في الدول العربية، ص، 8.
- 35- المرجع نفسه، ص، 5.
- 36- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تقرير المرصد العربي للتربية، 2012، ص، 18.
- 37- المرجع نفسه، ص، 18.
- 38- لطيفة حسين الكندري، التربية والتعليم في الوطن العربي، قسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية الأساسية، دولة الكويت، 2005، ص، 11.
- 39- المرجع نفسه، ص، 11.
- 40- سعيد اسماعيل.